
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

الممارسة والمسئولية التاريخية

بقلم: فرانسوا بداريدا *Francois.Bedarida*

كثيرا ما نسأل أنفسنا اليوم عن دور المؤرخ فى عالم سريع التغير. ويتوقع البعض من الماضى أن يمدهم بتفسير أو تبرير للحاضر، ويبحث البعض الآخر فى التاريخ عن الجذور الأصيلة للهوية، أو حتى عن مفاتيح للمستقبل، إننا نواجه اليوم، أكثر من أى وقت مضى بما أدركه لوسبيان ، من أن الوظيفة الاجتماعية للمؤرخ: «هى أن ينظم الماضى وكأنه دالة من دوال الحاضر». ومن هذا تنشأ مسئوليته تجاه المجتمع، لأن المعرفة الجارى إنتاجها تستمد مصداقيتها من ختمها بخاتم «العلم» الرسمى. وفى مواجهة توقعات المجتمع واهتمام الجمهور يُطلب من المؤرخ أن يفك اشتباك الأحداث، وأن يوفر خيطا هادياً، بالمزج بين دوره كناقد والدور المدنى والأخلاقى. وحتى حين لا يتعلق الأمر بمحاولة إعداد وتقديم المؤرخ، عبر الاحتكام لخبرته الكبيرة، بوصفه حكيم البلدة المعترف به، فعلينا أن نشدد على أن اعتلاء المنبر استجابة لقضايا العصر - المشروط بالالتزام الصارم بقواعد البحث العلمى - هو أمر مشروع تماما من حيث أنه يمد التاريخ بعمق كبير.

ولكل هذا فإن بعض أعظم الأسماء فى الكتابة التاريخية تشهد على تعدد الطرق التى دخل بها المؤرخون إلى الحيز العام - من دى توكويفل إلى بالاكى، ومن كروتشة إلى مارك بلوك، ناهيك عن مومزن الذى يقال عنه إن كتابة التاريخ عنده كانت مجرد مواصلة للسياسة بوسائل أخرى! . وصحيح يمكننا أن نؤكد كما فعل رانكه فى محاضرته الافتتاحية عام ١٨٣٦، أن دراسة التاريخ وتقدم المعرفة، بدلا من أن يؤديا إلى تحسن أسلوب توجيه شئون البشر، كانت لهما آثار سلبية بالإضافة إلى الآثار الإيجابية، لكن الحق أن التاريخ يقدم أسئلة فى المقام الأول بدلا من تقديم إجابات.

وهذه الأسئلة تزيد حاليا من تعزيز الاعتقاد بأن عصرنا يتسم بتحليل اليقين وانهيار الأيديولوجيات، وإنه بالنسبة لأزمة فلسفات التاريخ يجب إضافة انفجار المعرفة التاريخية الذى يحدث عقب اتساع مجال المؤرخ إلى مجالات جديدة لم تكتشف حتى الآن، ومهما كان

ترجمة: د. شريف بهلول

من حسن اطلاع المؤرخ على العالم حوله، فهو يخطو على صراط ضيق يسير بين المهمتين المتعارضتين المطلوب منه إنجازهما. إن عليه من ناحية أن ينأى بنفسه عن الأساطير الكامنة فى العقل العادى، وأن يبتعد عن تشوهات الذاكرة الجماعية، حتى يتسنى له وضعها إلى جانب خطاب يخلو من الغموض، يكون مؤيدا بالبراهين وعقلانيا فى «نفس الوقت». ومن ناحية أخرى فبوصف المؤرخ بانياً وناشرا للمعرفة، عليه أن يساهم فى صوغ الضمير التاريخى وذاكرة معاصريه. بعبارة أخرى، إن كونه فاعلا اجتماعيا لا يفصله عن كونه باحثاً.

ولهذا السبب فكثيرا ما يلجأ إليه الجمهور كحجة ومحكِّم ، مقدرا موقعه كوسيط بين الماضى والحاضر، وفى هذا الصدد لا نحتاج إلا تأمل الخلافات الكبرى الدائرة حول التاريخ وحول مخاطر قومية كبيرة، والتى وقعت مؤخرا فى ألمانيا (الصدام المعروف «بالجدال التاريخى»، بعواقبه البحثية والسياسية والتاريخية)، أو فى فرنسا(قضية العيد المئوى الثانى للثورة، أو السجال الراهن حول حكومة فيشى) ، أو فى إيطاليا (حيث تثور مسألة طبيعة الفاشية، ومكانتها فى تاريخ البلاد، إضافة إلى أن ظهورها الحالى يظل مسألة مشتعلة).

غير أن التاريخ إذا كان ـ كما يؤكد هويزنجا ـ وسيلة يكتسب بها المجتمع فهما لما يمثله التاريخ ـ فى نسيجه، كما فى حركته ـ يبقى ضروريا للبناء التاريخى أن يحترم معيارين أساسيين إذا أردنا تجنب اتخاذه كأداة فى عالم نشر الأفكار والأساطير المتسم بالغموض. أولا، هناك علاقة متماسكة وتفسيرية بين المصادر والواقع المرجعى، الذى حيث تكون مؤشراته هى الغاية؛ وثانيا، هناك معرفة مكتسبة وفقا لمنهج علمى منضبط، ومتلائم مع موضوعها باتباع منطق الوضوح والتواصل.

ولهذه الأسباب فإن المسئولية، التى يمارسها المؤرخ فى مجاله الخاص، تقوم على شرطين. أول كل شىء هو الاستقلال التام سواء كان سياسيا أو فكريا، اجتماعيا أو ماديا ، وهذا هو مقتضيات الحرية.وثانيا، هناك الاحترام المدقق يقظ الضمير لقوانين المبحث العلمى، وهذا هو مقتضى المصداقية.

وبالنسبة للحرية، فإن الصلات بين التاريخ والسلطة أعقد مما تبدو للوهلة الأولى ـ ليس فقط لأن علينا بعد سلطة الدولة أن نحسب حساب قوى السوق والمؤسسات والأساليب الفكرية السائدة. صحيح أن السلطات السياسية حاولت فى كل الأزمنة إما أن تسيطر على الكتابة التاريخية، أو أن تؤثر عليها. لكن المؤرخ نفسه، من ناحية أخرى يمتلك سلطة مخيفة، ألا وهى

القدرة على تشكيل الوعى التاريخى، وإضفاء الشرعية عليه وعلى ذاكرة المستقبل. وكلنا يعرف تحذير شاتوبريان الخالد والشاحذ للهمم، فى حملته ضد استبداد نابليون:

«حين يختار المرء فى صمت الامتهان أن يستبقى أغلال العبودية وصوت الواشى، وحين يرتعد كل شىء فى وجه الطاغية، وحين يتساوى اكتساب حظوته عند الخطر مع استثارة عداوته، يظهر المؤرخ على الساحة مفوضا بانتقام الشعب، لم يجد نيرون فتيلا أنه كان ناجحا، فقد ظهر تاكيتوس فعلا فى ظل الإمبراطورية».

أين نجد عرضا أفضل للدور المسهب للمؤرخ؟ لكن هل أصاب شاتوبريان، الذى تعرض هو نفسه للحنق الامبراطورى، حين أضاف: «إذا كان دور المؤرخ مفيدا، فهو خطير إيضا»، وأنه لابد له «من شخصية جسورة»، ومن أن يتأهب لأسوأ الاحتمالات»؟ لنتذكر أن توكويڤيل الليبرالى، فى حديثه عام ١٨٥٢ بعد انقلاب نابليون يوم ٢ ديسمبر بأشهر قليلة، أثناء خطابه السنوى أمام أكاديمية العلوم السياسية والأخلاقية، وجد أن من الحكمة إغفال الإشارة الاستنكارية لإغلاق تلك المؤسسة بهمجية على يد نابليون الأول: أما القرن العشرون فهو زاخر أيضا بأمثلة عديدة للظهور المحنية، والنفوس الهيابة. إن حرية المؤرخ، هى باختصار شىء لاغنى عنه كى يمكنه متابعة حرفته، وعلى هذه الحرية أن تمتد إلى قدرته على إنتاج المعرفة، وعلى نشرها.

وفى نفس الوقت، وبقدر مايكون الفهم التاريخى، كما يقول كارلو جنزبورج ، فهما غير مباشر ومختصرا وتخمينياً، فإنه يضع نفسه عن وعى أو لاوعى، تحت طائلة كافة صنوف التحريف إن لم يكن الوقوع تحت طائلة انتهاكات فعلية للحقيقة . ودعونا لا نذكر هنا أكثر التزييفات صفاقة، على طريقة من يسمون «بالمراجعين» المنكرين لإبادة اليهود، أو المتخصصين الستالينيين فى إعادة كتابة الماضى (بمن فيهم أعلى المستويات فى الحكومة، حتى بعد ما أظهرت سيرة حديثة لحياة بيريا أنه هو الذى افتتح فى كتاب عنوانه «تاريخ التنظيم البلشفى فى القوقاز، عملية تحول الكتابة التاريخية السوفيتية إلى ميدان الاختلاق).

لكل هذا، فإن دراسة التاريخ تعد فنا موجودا منذ القدم. وقد تهكم فولتير، وهو يلقى بظلال الشك على تاريخ «تتخلله الخرافات تماما»، من القصص المنافية للعقل، التى تسمى «تاريخا» فى هيرودوت وسويتونيوس وتاكيتوس وخلفائهم فى الحقبة المسيحية «ولنذكر فقط

جريجورى التورى، هيرودوت الخاص بنا».

أما فى العصر الحديث فقد استطار استغلال البراهين، بدءا باعتراف أوجستين تييرى الأريب بأنه كان يبحث فى السجلات التاريخية عن حجج تؤيد معتقداته، أو رأى ترايتشكه بأن التاريخ يمكن استخدامه كسلاح لتحقيق غرض سياسى، أو التصريح الراديكالى للجيش الجمهورى الأيرلندى بعد أحد الاغتيالات:« التاريخ فى صفنا». بيد أن المدى بالغ الاتساع بين سم الخداع الفكرى، وإعادة بناء الماضى على نحو اعتباطى وزائف.

ويتصادف أيضا مرة كل حين، أن يتعلق الجدال حول التاريخ بالشك، إن لم يتعلق بالقصد المتعمد. وهكذا فإن الافتراضات التى طرحها فرتس فيشر فى كتابه الشهير عام ١٩٦١ عن جذور الحرب العالمية الأولى، شجبها مؤرخ مرموق مثل جرهارد ريتر، بدعوى خطورتها السياسية على الوعى التاريخى للشباب الألمانى. وعلى نحو أكثر دقة، وباسم التاريخ الانتقادى، أهاب ميخائيل شتيرمر بالمؤرخين الألمان العاملين فى مجتمع مليء بذنوبه، أن يرسخوا الوطنية فى رؤية إيجابية للتاريخ القومى عن طريق تنمية الإحساس بالهوية مع الماضى، عن طريق بناء إجماع فيما يخص القيم، التى تتغلب على الانقسامات السياسية. وكما قال: فإن «فى بلد بلا تاريخ تتم السيطرة على المستقبل من قبل من يحددون محتوى الذاكرة، ومن يصوغون المفاهيم ويفسرون الماضى، ومع ذلك فإن أمعن المرء النظر فى هدف يستحق التقدير ألا يتبين أيضا التباساته الفعلية، والإمكانية التى ينطوى عليها من الانجراف إلى مياه غادرة؟

و لهذا السبب يحسن الرجوع إلى قواعد الممارسة التاريخية، إلى القواعد المجدية التى تحدد الدور التنظيمى والبنائى للمعرفة التاريخية. وكما بين بكل الدقة ميشيل دى سرتو، فإن التاريخ مع أنه خطاب يستخدم شكلا سرديا، فإنه يتحدد بممارسة بحثية تقوم على «مجموعة من القواعد تتيح «ضبط» الإجراءات التى تضاهى إنتاج الموضوع المحدد». وهذه القواعد هى قواعد المنهج النقدى، التى ظهرت أولا فى القرن السابع عشر، وأعيدت صياغتها فى القرن التاسع عشر. وتتمثل الإجراءات فى استخلاص النتائج القائمة بين مختلف مكونات موضوع الدرس، عقب جمع متن الوثائق المتاحة وتشريحها وانتقادها. وهذا الموضوع، كائنا ما كانت طبيعته، يبقى على المؤرخ إنشاؤه فى النهاية. وبهذا المعنى تكون الممارسة التاريخية ممارسة علمية، تتكون من عناصر تقبل النقض وتخضع للضبط، حتى لو اعتمدت على الموضع

الاجتماعى الذى تتم فيه، لأن من وظائف هذا الموضع داخل المجتمع وهذا الوسط الدراسى أن تحدد الإشكالية، وتطوق المخاطر، وتشيِّد التفسير.

وعلى هذا، دون أدنى تهوين من البعد الذاتى فى عمل المؤرخ، يهمنا أن نؤكد ونعيد التأكيد دون كلل على ضرورة أن يكون التاريخ موضوعيا قدر الإمكان، حتى مع العلم بأن مثل هذه الموضوعية لا سبيل إليها فى الواقع، بدلا من التوهان فى تلافيف تفكيكات ما بعد الحداثة. و علينا أن نختار بين العلم والخيال. أية مسئولية ستبقى للمؤرخ إذا كان التاريخ محض تمثل وخطاب، كما أكد نيتشه، إذا لم تكن هناك حقيقة، وإنما تأويلات فحسب؟، فى عالم يختفى فيه ثبات الماضى، لصالح «نسبية تمتنع على أى هجوم»، وحيث ينضم التاريخ للأدب، على أى أساس يمكن إعداد المستقبل؟، إن ما بعد الحداثة، وتحت دعوى نزعة تاريخية متطرفة، تزيل دعاوى مابعد الحداثة فى الواقع أى اهتمام بالبحث التاريخى، اللهم إلا إذا حظى بالإعجاب كتمرين بلاغى ألمعى. ومثل هذه النزعة التشككية. بل قد يقول المرء العدمية. تقود ببساطة إلى نفى للمعرفة، إذ تجد الأخيرة نفسها مختزلة إلى خطاب عارض واعتباطى، بل حتى وهم.

ومن هذه النقطة نعود إلى الحاجة للصدق، حيث يكون على المؤرخ، بدلا من تقليصها، أن ينادى بها بكل وضوح، لتكون نجمه الهادى. إنه نجم قصى عابر تحجبه الغيوم أحياناً، ولكن بدونه، علام يمكن أن يقوم مفهوم المسئولية؟. صحيح أننا عند هذا المستوى ندلف إلى ملكوت القيم، وتتأسس صلة بين التاريخ والأخلاق. لكن أيمكن فصل الأخلاق عن المسئولية بحاجز لا ينفذ منه الماء؟. دعونا علاوة على هذا نلتفت إلى التغير فى «روح العصر» Zeitgeist . فبعد انتقاد الستينيات الراديكالى الذى دمر كل ما هو يقينى، ودفن الطوباويات، وفكك المعتقدات. شهد المرء منذ الثمانينيات عودة إلى قيم النزعة الإنسانية والأخلاق والمغزى. وللمؤرخين يقينا دور فى هذه الإعادة لصوغ الحياة الفكرية. وعليهم الاستمرار فى مجابهة حتميات الحاضر.